



البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
مصرف اليمن البحرين الشامل
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م



المحتويات

الصفحة

تقرير مدقق الحسابات المستقل.....	صفر
بيان المركز المالي.....	١
بيان الدخل.....	٢
بيان التغيرات في حقوق المساهمين.....	٣
بيان التدفقات النقدية.....	٤
بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.....	٦
إيضاحات حول البيانات المالية.....	٧



تقرير مدقق الحسابات المستقل

تدقيق . ضرائب . إستثمارات

جرانت ثورنتون يمن

شارع الجزائر

صنعاء - الجمهورية اليمنية

ص.ب: ١٨٠٤٥

هاتف: ٩٦٧-١-٤٦٥٠٢٤/٥

فاكس: ٩٦٧-١-٤٦٥٠٢٦

www.gtyemen.com

إلى: السادة المساهمين

مصرف اليمن البحرين الشامل

(شركة مساهمة يمنية مغلقة)

صنعاء - الجمهورية اليمنية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مغلقة) (المصرف) والمكونة من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وكل من بيان الدخل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى (١-٥٠). إن إعداد هذه البيانات المالية وإلتزام المصرف بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني هو من مسؤولية الإدارة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق من أجل الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية.

تشتمل أعمال التدقيق على فحص اختباري للمستندات المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتفديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً لرأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

لم تقم إدارة المصرف بإثبات قيمة الإنخفاض لبعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بمبلغ وقدره ٥٢٦,١٠٩,٨٩٤ ريال يمني وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم (١,١٥) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي اليمني، وبالتالي فإن صافي أرباح العام وحقوق المساهمين تظهران بأكبر مما يجب مبلغ وقدره ٥٢٦,١٠٩,٨٩٤ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

الرأي المتحفظ

في رأينا، بإستثناء أثر ما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمصرف اليمن البحرين الشامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ولنتائج عملياته وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية، ومصادر وإستخدامات أموال صندوق القرض الحسن عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة حسب ما تقررر هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.



فقرات تأكيديه

١. نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (٤٩) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والتي قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطه في ظل استمرارية هذه الأوضاع. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.
٢. نود أن نلفت الإنتباه إلى الإيضاح رقم (٢٧) الفقرة (ب) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والخاص بتعرض البنك لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

باستثناء ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك المصرف بسجلات وحسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. كما لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته أو للنظام الأساسي للمصرف أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال العام، بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال المصرف أو مركزه المالي فيما عدا مخالفة البنك للمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م والخاص بمراكز العملات الأجنبية الهامة والمبينة في الإيضاح رقم (٤٥) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية.

جرائد ثورنتون يمن

رمزي العريقي



صنعاء - الجمهورية اليمنية
٣٠ أبريل ٢٠١٩م

بيان المركز المالي

إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م	
	الف ريال يمني	الف ريال يمني	
الأصول			
٩ نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	١١,٧٠٢,٥٠٢	٦,٨٥٢,٠٤١	
١٠ أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٢٨,٢٧٢,٣١٣	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	
١١ تمويل عمليات المراجعة والإستصناع	٢,٩١٤,٢٧٣	٣,٨٥٢,٧٣٤	
١٣ إجارة منتهية بالتمليك	٤١١,٦٨١	٧٦٧,٧٦٧	
١٤ إستثمارات في أوراق مالية	٢,٣٣٧,٥٦٦	٣,٣١٤,٢٤١	
١٦ إستثمارات عقارية	٢,٤٦٢,٦٠٣	٢,٤٤٨,٩٦٢	
١٧ القرض الحسن	—	٣,٣٦٥,٤١٤	
١٨ إستثمارات في شركات تابعة	٢,٣٠١,٦٤١	٢,٦٠١,٦٤١	
١٩ أرصدة مدينة وأصول أخرى	٢,٩١٤,٤٢٥	٤,٠٨٧,٥٦٨	
٢١ ممتلكات ومعدات	١,٧٨٠,٥٤٧	١,٦٦٩,٣٧١	
إجمالي الأصول	٥٥,٠٩٧,٥٥١	٥٨,٨٨٣,١٣٧	
الإلتزامات وحقوق أصحاب الإستثمار وحقوق المساهمين			
الإلتزامات			
٢٢ أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٤,٠٢٥,٦٠١	٩,٢٥٦,٩١٩	
٢٣ حسابات جارية وودائع أخرى	٣٠,١٣٨,٩٧٥	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	
٢٤ أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	٢,٢٤٠,٧٣٦	٢,١٢٢,٧٨٥	
٢٥ مخصصات أخرى	٧١,١٧٩	١١١,٢٨٦	
إجمالي الإلتزامات	٣٦,٤٧٦,٤٩١	٣٩,٥٤٣,٠٥٧	
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	١٢,٣٥٩,٦٨١	١٣,٠٨٦,٩٥٣	
حقوق المساهمين			
٢٧ رأس المال المدفوع	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	
٢٨ إحتياطي قانوني	٢٠٩,٥٧١	٢٠٨,٣٣٣	
٢٩ إحتياطي القيمة العادلة	٤٣,٣١٣	٤٣,٣١٣	
أرباح مرحلة	٨,٤٩٥	١,٤٨١	
إجمالي حقوق المساهمين	٦,٢٦١,٣٧٩	٦,٢٥٣,١٢٧	
إجمالي الإلتزامات وحقوق أصحاب الإستثمار وحقوق المساهمين	٥٥,٠٩٧,٥٥١	٥٨,٨٨٣,١٣٧	
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٧,١٥١,٨٥١	٩,٠٨٩,٤١٢	٣٠

رئيس مجلس الإدارة

/أ/ أحمد أبو بكر باززع

المدير العام

/أ/ سعيد محمد باززع

المدير المالي

/أ/ خالد عبدالوهاب الورد



إنظر إلى الإيضاحات المرفقة إلى البيانات المالية

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	إيضاحات
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
٣٤١,٨٢٦	١٩٥,٦٣١	٣١ إيرادات تمويل عمليات المراجعة
٥٧٥,٦١٦	٤٤٥,٥٣٠	٣٢ إيرادات من الإستثمارات المشتركة الأخرى
٩١٧,٤٤٢	٦٤١,١٦١	
(٣١٩,٣٥٠)	(٢٨٠,٤٣٣)	٣٣ يخصم: عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار
٥٩٨,٠٩٢	٣٦٠,٧٢٨	نصيب المصرف من إيرادات المراجعات والمشاركات والإستثمارات
٥١١,٠٣٦	٤٩٨,٨٣٤	٣٤ إيرادات رسوم وعمولات
(١٤٦,٧٧٦)	(٣٦,٩٩٥)	يخصم: مصروفات ورسوم وعمولات
٣٦٤,٢٦٠	٤٦١,٨٣٩	صافي إيرادات رسوم وعمولات
٢,٠٠٠,٢٨٦	٢,٧٧٠,١٤٢	٣٥ أرباح عمليات النقد الأجنبي
٩١,١٨٣	٧٢,٩١٨	٣٦ إيرادات عمليات أخرى
٣,٠٥٣,٨٢١	٣,٦٦٥,٦٢٧	إجمالي الدخل التشغيلي
(٥٥٨,٠٣٣)	—	يخصم:
(٧٤٥,٠٨٣)	(١,٦١١,٢٦٠)	٣٧ خسائر الإستثمار في ودائع خارجية
(٧٥٣,٨٣٨)	(٨١٧,١٩٥)	٣٨ مخصصات
(١٢٠,٥٧٦)	(١٣٠,٦٨٤)	٣٩ تكاليف الموظفين
(٨٧٥,٢٨٧)	(١,٠٩٥,٤٨٨)	٤٠ إهلاكات ممتلكات ومعدات
١,٠٠٤	١١,٠٠٠	مصروفات أخرى
(٢٠١)	(٢,٧٤٨)	صافي ربح العام قبل الضرائب
٨٠٣	٨,٢٥٢	يخصم: ضرائب الدخل عن العام
٠,١٣	١,٣٧	صافي ربح العام بعد الضرائب
		٤١ عائد السهم من صافي ربح العام

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

المدير المالي

أحمد أبو بكر باززع

أ/ سعيد محمد باززع

أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

الاجمالي الف ريال يمني	أرباح مرحلة الف ريال يمني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية الف ريال يمني	احتياطي قانوني الف ريال يمني	رأس المال المدفوع الف ريال يمني	
٦,٢٥٣,١٢٧	١,٤٨١	٤٣,٣١٣	٢٠٨,٣٣٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ م
٨,٢٥٢	٨,٢٥٢	—	—	—	صافي ربح العام
—	(١,٢٣٨)	—	١,٢٣٨	—	محول للاحتياطي القانوني
٦,٢٦١,٣٧٩	٨,٤٩٥	٤٣,٣١٣	٢٠٩,٥٧١	٦,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
٦,٢٥٢,٣٢٤	٧٩٨	٤٣,٣١٣	٢٠٨,٢١٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧ م
٨٠٣	٨٠٣	—	—	—	صافي ربح العام
—	(١٢٠)	—	١٢٠	—	محول للاحتياطي القانوني
٦,٢٥٣,١٢٧	١,٤٨١	٤٣,٣١٣	٢٠٨,٣٣٣	٦,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م

رئيس مجلس الإدارة

أ/ أحمد أبو بكر باززع

المدير العام

أ/ سعيد محمد باززع

المدير المالي

أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

إيضاحات	٢٠١٨ م الف ريال يمني	٢٠١٧ م الف ريال يمني
---------	-------------------------	-------------------------

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي ربح العام قبل الضرائب	١١,٠٠٠	١,٠٠٤
تعديلات لتسوية صافي أرباح العام مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك ممتلكات ومعدات	٢١	١٣٠,٦٨٤
مخصصات مكونة خلال العام	٣٨	٧٤٥,٠٨٣
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية	٢٠	٤٦,١٣٨
المستخدم من المخصصات		(١٢٢,٥٠٤)
مخصصات أنقضى الغرض منها	٣٦	(٤٠,١٠٧)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٣٣	٣,٣٨٧
عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار		٣١٩,٣٥٠
صافي الأرباح قبل التغييرات في رأس المال العامل	١,٨٦٩,٢٧١	١,٢٣٥,٥٣٨

التغير في:

أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الاحتياطي	(٣٥٨,٦٩٠)	(٤٦,٨٢٤)
عقود تمويل عمليات المراجعات والإستصناع	١٠٠,٢٣٢	١,٦٧٤,٢٠٠
القرض الحسن	٣,٣٦٥,٤١٤	(١,٥٦٥,٤١٤)
الأرصدة المدينة والأصول الأخرى	٥٢٢,٦١٦	٦٤٥,١١٩
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢,٠٨٦,٩٠٨	٦,٥٥٠,٤٨٦
الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى	١١٥,٢٠٣	١٢٤,٢٦٤
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١)	٧,٧٠٠,٩٥٤	٨,٦١٧,٣٦٩

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار

النقص في الإستثمارات في الشركات التابعة	٣٠٠,٠٠٠	—
النقص في الإستثمارات في أوراق مالية	٩٧٦,٦٧٥	٣,٧٣٤,٠٠٠
النقص (الزيادة) في إجارة منتهية بالتمليك	٣٥٦,٠٨٦	(٤٤٧,٦٠٥)
الزيادة في الإستثمارات العقارية	(١٣,٦٤١)	(٨٥٤,١٧١)
النقص في الودائع الإستثمارية إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	—	١,٧٥١,٧٥٠
مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات	(٢٧٢,٤٩٦)	(٤٤٩,٦٨١)
متحصلات نقدية من بيع ممتلكات ومعدات	٣٢,١٣١	٣,٠٩٨
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار (٢)	١,٣٧٨,٧٥٥	٣,٧٣٧,٣٩١

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبو بكر بازرعه

المدير العام

أ/ سعيد محمد بازرعه

المدير المالي

أ/ خالد عبد الوهاب الورد



تابع بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧ م ألف ريال يمني	٢٠١٨ م ألف ريال يمني	إيضاحات
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
(٢,٠٦٣,٧٨٦)	(٧٢٧,٢٧٢)	النقص في حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار
٤,٢٣١,٥٣٨	(٥,٢٣١,٣١٨)	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
(٣١٩,٣٥٠)	(٢٨٠,٤٣٣)	توزيعات الأرباح المدفوعة للمودعين
١,٨٤٨,٤٠٢	(٦,٢٣٩,٠٢٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من أنشطة التمويل (٣)
١٤,٢٠٣,١٦٢	٢,٨٤٠,٦٨٦	صافي التغير في النقدية وما في حكمها (٣+٢+١)
١٨,٨٣٩,٣٢٩	٣٣,٠٤٢,٤٩١	رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام
٣٣,٠٤٢,٤٩١	٣٥,٨٨٣,١٧٧	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام
وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:		
٦,٨٥٢,٠٤١	١١,٧٠٢,٥٠٢	٩ نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٨,٢٧٢,٣١٣	١٠ أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٣٦,٧٧٥,٤٣٩	٣٩,٩٧٤,٨١٥	
يخصم:		
(٣,١٨٢,٣٩٨)	(٣,٥٤١,٠٨٨)	إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني
(٥٥٠,٥٥٠)	(٥٥٠,٥٥٠)	ودائع استثمارية تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر
٣٣,٠٤٢,٤٩١	٣٥,٨٨٣,١٧٧	

رئيس مجلس الإدارة

أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

المدير العام

أ/ سعيد محمد بازرعه

المدير المالي

أ/ خالد عبدالوهاب الورد



بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧ م ألف ريال يمني	٢٠١٨ م ألف ريال يمني	إيضاحات
١,٩٠١,٨٥٢	٣,٤٦٧,٢٦٦	رصيد أول العام وتتمثل في قروض مستخدمة قائمة
—	—	يضاف: مصادر أموال الصندوق
١,٥٦٥,٤١٤	—	المحول من الحسابات الجارية للعملاء
٣,٤٦٧,٢٦٦	٣,٤٦٧,٢٦٦	قروض ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
—	(٣,٣٦٥,٤١٤)	ناقصا: استخدامات أموال الصندوق
٣,٤٦٧,٢٦٦	١٠١,٨٥٢	السداد إلى الحسابات الجارية للعملاء
—	—	رصيد آخر العام
(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)	مخصص صندوق القرض الحسن
٣,٣٦٥,٤١٤	—	

وفيما يلي بيان يوضح حركة مخصص صندوق القرض الحسن:

١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	رصيد المخصص في بداية العام
—	—	يضاف: المكون خلال العام
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	رصيد المخصص في نهاية العام

رئيس مجلس الإدارة

أحمد أبو بكر باززع

المدير العام

أ/ سعيد محمد باززع

المدير المالي

أ/ خالد عبدالوهاب الورد



إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

١. طبيعة النشاط

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة) بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٢ م، هذا ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء – شارع الستين وفروعه الموجودة في مدن صنعاء (شعوب، شارع تعز، حده) وعدن والشيخ عثمان والمكلا والحديدة وتعز وسيئون ومأرب، ويباشر المصرف أعمال التمويل والإستثمار والخدمات المصرفية وفقاً للشرعية الإسلامية.

ويقوم المصرف على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الإستثمار المطلقة ودمجها مع تلك المملوكة للمصرف وإستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة وإستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكيلًا مقابل رسوم ثابتة أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمارس الأنشطة الصناعية والأعمال التجارية والزراعية،..... إلخ، إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات التي قد ينشئها المصرف أو الشركات التي يجوز للمصرف شراء أسهم فيها.
- تأجير وشراء الأراضي وبناء المباني وتأجيرها.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة.

تم إعتداد البيانات المالية للمصرف من قبل مجلس الإدارة وذلك بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٩ م وصدر القرار بإقتراح المصادقة عليها من الجمعية العامة للمساهمين.

٢. أسس إعداد البيانات المالية

١,٢ بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

٢,٢ أساس القياس

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والمصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع وكذا الإستثمارات العقارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٣,٢ العملة الوظيفية

تم إعداد وعرض البيانات المالية للمصرف بالريال اليمني (العملة الوظيفية للمصرف) وهي العملة التي تتم معظم المعاملات التجارية بها والمقربة إلى أقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخالف ذلك).

٤, ٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراسات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا على أرصدة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ البيانات المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراسات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغير وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغير.

إن المعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية بالإيضاحات رقم (١١، ١٣، ١٥، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٥).

وفيما يلي الإفتراسات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية:

أ. تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال المساهمة أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح ٣-٣).

ب. مخصص إنخفاض قيمة الأصول

يمارس المصرف حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول المالية، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه.

ج. الإنخفاض في قيمة إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

يعامل المصرف الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك إنخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الإعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

يستند تقييم إستثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والإستثمارات العقارية غير المسعرة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثنين مستقلين خارجيين.
- أحدث معاملات بالسوق دون شروط تفضيلية.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يحدد المصرف تقنيات التقييم على أساس دوري ويفحص صلاحيتها إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداء أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

د. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم احتساب الإهلاك لتوزيع تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر.

هـ. نسب إستهلاك أصول الإجارة المنتهية بالتملك

يتم احتساب الإهلاك لتوزيع تكلفة أصول الإجارة المنتهية بالتملك على أساس العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بانتظام من قبل المصرف ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغيرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أ. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨م:

لا توجد معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وسارية المفعول لأول مرة أو من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨م.

ب. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول ولم يتم تبنيها من قبل المصرف

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ "المربحة وبيع الدفع المؤجل الأخرى"

يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية ومتطلبات المربحة ومعاملات بيع الدفع المؤجل والعناصر المختلفة لتلك المعاملات. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم ٢ المطبق مسبقاً والمتعلق "بالمربحة والمربحة بأمر الشراء" ومعيار المحاسبة المالي رقم ٢٠ المتعلق "ببيع الدفع المؤجل" سيصبح هذا المعيار إلزامياً في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية (٣٠) - انخفاض القيمة والخسائر الإنتمائية والإلتزامات المثقلة بالأعباء

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٧ معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) عن "انخفاض القيمة والخسائر الإنتمائية والإلتزامات المثقلة بالأعباء"، وسجل محل معيار المحاسبة المالية رقم (١١) "المخصصات والإحتياطات" وأجزاء من معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) "الإستثمار في الصكوك، والأسهم، والأدوات المشابهة". الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية في الإضمحلال والخسائر الإنتمائية على مختلف أنواع التمويل الإسلامي، والإستثمار، وبعض الأصول الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية، والمخصصات على الإلتزامات ذات المخاطر العالية. يساعد هذا المعيار على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية لإجراء تقييم عادل للمبالغ والتوقيت والشكوك فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأصول والعمليات.

يقوم معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) بتصنيف الموجودات إلى ثلاث فئات بناءً على طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (كمخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) و يحدد المعيار ثلاث طرق لتقييم الخسائر لكل من هذه الفئات:

١. نهج خسائر الائتمان.
٢. نهج صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق.
٣. نهج الإضمحلال (انخفاض قيمة الموجودات).

لغرض المعيار، يجب تصنيف الموجودات كما هو موضح أدناه:

أ. الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان (تخضع لنهج خسائر الائتمان):

- الذمم المدينة.
- التعرض خارج الميزانية العمومية.

ب. المخازن (تخضع لنهج صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق).

ج. التمويلات وأصول الإستثمار الأخرى الخاضعة لمخاطر غير مخاطر الائتمان (نهج الإضمحلال) باستثناء المخزون.

يستخدم نهج خسائر الائتمان للذمم المدينة والتعرض خارج الميزانية العمومية أسلوب القياس المزدوج، والذي بموجبه يقاس مخصص الخسارة كخسارة إئتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً أو خسارة إئتمانية متوقعة طوال العمر. المعيار ساري المفعول اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠م ويسمح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) – وكالة الإستثمار (الوكالة بالإستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الإستثمار (الوكالة بالإستثمار) والموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل. سيتم تطبيق المعيار على جميع عقود الوكالة بالإستثمار التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية، إما كأصيل أو وكيل. يؤثر المعيار على عرض الدخل والمصروفات، بما في ذلك المقابل المتغير، من ترتيبات الوكالة. يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) – الإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على إستثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) الإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهها معدلاً لتصنيف وقياس الإستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، وسيتم السماح بإعادة التصنيف فقط عند تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر رجعي. أنه من غير المتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المصرف. يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥) – احتياطات المخاطر

سيطبق المعيار على احتياطات المخاطر التي تنشؤها المؤسسات المالية الإسلامية (عدا شركات التكافل التأمين الإسلامي)، للحد من مخاطر كل من الائتمان، والسوق، واستثمارات أسهم حقوق الملكية، والسيولة، ومعدل العائد أو المخاطر التجارية المرحلة التي يواجهها أصحاب المصلحة (وبشكل أساسي المستثمرون الذين يتشاركون الأرباح ويتحملون الخسائر). من ناحية أخرى، فإن المخاطر التشغيلية هي مسؤولية المؤسسة المالية الإسلامية ذاتها، لذلك لن يتم تطبيق هذا المعيار على أي احتياطي مخاطر أنشئ للحد من المخاطر التشغيلية. المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١م. التطبيق المبكر مسموح، فقط إذا قررت المؤسسات المالية الإسلامية تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "إنخفاض القيمة، والخسائر والائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء".

١,٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

- أ. عند إعداد البيانات المالية للمصرف يتم إثبات المعاملات المالية للعملة الأخرى غير العملة الرئيسية للمصرف (العملة الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم أرصدة البنود النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. يتم تحميل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تسوية القيمة العادلة. ولا يتم إعادة تقييم البنود غير النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية. يتم إثبات فروق أسعار الصرف على البنود النقدية كجزء من الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروق أسعار الصرف على الديون بالعملة الأجنبية المتعلقة بالأصول تحت الإنشاء المنتجة للإستخدام في المستقبل، والتي تم تضمينها في تكلفة هذه الأصول عند اعتبارها تعديلاً لتكاليف هامش الربح على تلك الديون بالعملة الأجنبية.
- ب. لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة التزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل في عقود الصرف للعملة الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملة الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف.

٢,٣ العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والصكوك ومراجبات وإستصناع (بعد خصم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة.

- ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

- الصكوك

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كإستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- مراجبات مستحقة القبض

المراجبة هي عقد بموجبه يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل إلى الطرف الآخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً إليه الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المراجبة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها. يعتبر المصرف الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري معاملة المراجبة لصالح البائع ملزماً. تدرج المراجبات المستحقة القبض بالتكلفة بعد خصم الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

- الإستصناع

الإستصناع هو عقد بين المصرف والعميل، يقوم المصرف على أساسه ببيع أصل مطور وفقاً لمواصفات وثمان متفق عليهما مسبقاً مع العميل. وتدرج عمليات الإستصناع بالتكلفة مخصوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

- المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأسمال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب). ومن ثم يقوم المضارب بإستثمار رأسمال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة متفق عليها

مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو إنتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة بموجب عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمصرف التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لأصول المضاربة بعد خصم مخصص الإنخفاض، إن وجد، وتم سداد مبلغ رأسمال المضاربة. إذا أدى تقييم أصول المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمصرف.

المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. يساهم المصرف والعميل في رأسمال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذو غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة. تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الإنخفاض في القيمة.

إجارة منتهية بالتملك

الإجارة المنتهية بالتملك هي إتفاقية يقوم بموجبها المصرف (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/إقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإجارة لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد إتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك أسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمصرف (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المصرف (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب إتفاقية الإجارة، يقوم المصرف (المؤجر) ببيع الأصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المصرف (المؤجر). وعادة ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو آلات ومعدات.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الإجارة المنتهية بالتملك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم إحتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير أو العمر الإقتصادي للأصل، أيهما أقل.

٣,٣ إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية).

أ. التصنيف

يصنف المصرف إستثماراته في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لا تتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها أصول ذات قيمة بعد خصم جميع الإلتزاماتها.

أولاً: أدوات الدين

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية:

١. تظهر بالتكلفة المطفأة أو
٢. بالقيمة العادلة خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس أصول هذه الإستثمارات أو إلتزاماتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة.

ثانياً: الإستثمارات في حقوق الملكية

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية:

- (١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو
- (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشاؤها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل " كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة".

عند بداية الإستثمار يقوم المصرف بصورة نهائية غير قابلة للتراجع باختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لا تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة (إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة).

ب. الإعتراف والإلغاء الإعتراف

يتم الإعتراف بالإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يقوم المصرف فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الأصول، أو التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الأصول المالية أو عندما يقوم المصرف بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

ج. القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروف في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة

من خلال حقوق الملكية، أو عند انخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لا يمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصورة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

د. مبادئ القياس

- قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصول أو إلتزامات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الأصول أو الإلتزامات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإشتقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم سداؤه لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو - في حالة عدم وجوده - أفضل سوق يكون متاحاً للمصرف في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الوفاء بالإلتزام. يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بسعر السوق كما في تاريخ البيانات المالية. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة يتم الإعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات موثوقة تدعم هذه الزيادة. هذه المؤشرات الموثوقة محددة بأحدث معاملات للإستثمار أو للإستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة ليس لديها أية ردود أفعال قد تؤثر على السعر. يتم إدراج الإستثمار بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض في غياب قياس يعتمد عليه للقيمة العادلة.

٤.٣ الإستثمارات في شركات تابعة

تثبت الإستثمارات في الشركات التابعة (بالبilan المستقلة للمصرف) بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة ويتم تحميل قيمة هذا الإنخفاض في بيان الدخل.

٥.٣ الإنخفاض في قيمة الأصول المالية

يتم عمل تقييم بتاريخ المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود إنخفاض أصل مالي محدد. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الأصول المالية (بما في ذلك الإستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشكل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المصرف بشروط لا يعتبرها المصرف مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الأصول كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إحتساب أية خسارة للإنخفاض ضمن بيان الدخل.

ويتم تحديد الإنخفاض كما يلي:

- الأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإنخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- الأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإنخفاض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي.
- الأصول المدرجة بالتكلفة، فإن الإنخفاض يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

- تقييم عمليات تمويل المراجحات والإستصناع

أ. تثبت الديون المتعلقة بعمليات تمويل المراجعة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المتفق عليها بعقود المراجعة أو الإستصناع، وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني (يتم تكوين مخصص لتمويل عقود عمليات المراجعة أو الإستصناع أو الإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي تمويل المراجعة والإستصناع والإلتزامات العرضية الأخرى). مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة تمويل عقود عمليات المراجحات والإستصناع والإلتزامات العرضية وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

ديون عمليات تمويل المراجحات والإستصناع المنتظمة متضمنة
الديون تحت المراقبة (إستحقاق لفترة أقل من ٩٠ يوم) ٢%

الديون غير المنتظمة
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم) ١٥%
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم) ٤٥%
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم) ١٠٠%

ب. يتم إعدام الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والإستصناع في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها، أو بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها. وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من الديون التي سبق إعدامها.

ج. تظهر الديون المتعلقة بتمويل عمليات المراجعة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ببيان المركز المالي بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة) وكذا بعد خصم رصيد الإيرادات المؤجلة والمعلقة في تاريخ البيانات المالية.

- تقييم الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة

أ. تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة النقدية على أساس المبلغ المدفوع لرأس مال المضاربة أو المشاركة. في حين تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة العينية على أساس القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل أو الشريك، على أن تثبت أية فروق بين تلك القيمة الدفترية كأرباح أو خسائر ترحل إلى بيان الدخل. وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم تكوين مخصص للإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركات بذاتها التي تحقق خسائر في نتائجها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

عقود المضاربة والمشاركة المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة
(مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم) ٢%

الديون غير المنتظمة
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم) ١٥%
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم) ٤٥%
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم) ١٠٠%

ب. في نهاية كل سنة مالية يتم تخفيض رأس مال المضاربة والمشاركة بقيمة الخسائر التي لحقت برأسمالها. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل.

ج. تظهر أرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة ببيان المركز المالي بالقيمة الدفترية التي تتمثل في التكلفة ناقصاً الخسائر المحققة والمخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة).

- **الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك**

- أ. تثبت الأصول المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي انخفاض في قيمتها، ويتم إهلاكها - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وذلك على مدى عمر عقد التأجير.
- ب. في نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر شريطة أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.

- **تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بعض العملاء**

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف ببيان المركز المالي ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ناقصاً أي انخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية، إن وجدت، ويتم تحميل هذا الانخفاض على بيان الدخل، وفي حالة ارتفاع قيمة تلك الأصول يضاف الفرق ببيان الدخل في حدود ما سبق تحميله خلال الفترة المالية السابقة.

٦,٣ **تحقق الإيراد**

أ. **تمويل عمليات عقود المراجعة والإستصناع**

- تثبت أرباح عقود المراجعة والإستصناع على أساس الإستحقاق، حيث يتم إثبات كافة الأرباح عند إتمام عقد المراجعة كإيرادات مؤجلة، وترحل لبيان الدخل على أساس نسبة التمويل وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.
- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن إثبات أرباح العقود غير المنتظمة ببيان الدخل.

ب. **الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات**

- تثبت الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في بيان الدخل في تاريخ تصفية عقد المضاربة أو المشاركة.
- تثبت أرباح الإستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنة مالية وذلك في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

ج. **الإستثمارات المالية المتاحة للبيع**

- يتم إثبات إيرادات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه الإستثمارات خلال السنة.

د. **الإستثمارات في شركات تابعة**

يتم إثبات إيرادات الإستثمارات في شركات تابعة بالقوائم المستقلة للمصرف عند إقرار حق المصرف بإستلام التوزيعات.

هـ. **الإجارة المنتهية بالتملك**

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتملك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

و. إيرادات الرسوم والعمولات

تعتبر إيرادات الرسوم والعمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الأصول المالية، يتم إثبات إيرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

- ز. يتم احتساب إيرادات الصكوك وكذا إيرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.
- ح. يتم إثبات المخصصات المستردة (إنتفى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٧,٣ الإستثمارات العقارية

الإستثمارات العقارية عبارة عن العقارات المحتفظ بها لأغراض تأجيرها أو بيعها في المستقبل بسعر أفضل (متضمنة العقارات تحت الإنشاء لذات الغرض)، أو لكليمها. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٦)، يتم إثبات الإستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءً على النية ما إذا كان الاحتفاظ بالإستثمار العقاري لغرض الإستخدام أو البيع. قام المصرف بتطبيق نموذج القيمة العادلة للإستثمارات العقارية.

بموجب نموذج القيمة العادلة يتم إثبات أي مكاسب غير محققة مباشرة في حقوق الملكية. يتم تعديل أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم إثباتها في بيان الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في بيان الدخل في الفترة المالية السابقة فإنه يتم إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل. عند إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل الأرباح المتراكمة المحولة سابقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى بيان الدخل.

٨,٣ الممتلكات والمعدات وإهلاكاتها

أ. الإعراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات – إن وجد – وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشاؤها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. والبرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم إستبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار إستخدام هذا الأصل، وفي العام الذي تم فيه إستبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى.

ب. التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل عند إستحقاقها.

ج. الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية (إن وجدت).

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات – فيما عدا الأراضي – بطريقة القسط الثابت وتحمل مبلغه على بيان الدخل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض احتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٤٠ سنة
تحسينات مباني مستأجرة	١٠ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
آلات ومعدات	٤ سنوات – ١٠ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أثاث ومفروشات	١٠ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة المصرف في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصول (إن وجدت).

٩.٣ الإخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على إخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل القيمة القابلة للإسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الاعتراف بخسائر إخفاض القيمة ضمن بيان الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة المرحلة لأصل قيمته القابلة للإسترداد.

١٠.٣ الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها المصرف طرفاً خارج بيان المركز المالي – بعد خصم التأمينات المحصلة عنها – تحت بند "إلتزامات عرضية وإرتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو إلتزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

١١.٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات الإسلامية بخلاف أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٢.٣ مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المصرف إلتزام حالي، قانوني أو إستنتاجي، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبالغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالإلتزامات.

١٣,٣ مخصص الضمان الإجتماعي

- يدفع موظفو المصرف حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الإجتماعية، ويتم سداد الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المصرف في بيان الدخل.
- تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي المصرف فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

١٤,٣ المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وأن المصرف يعتزم إما السداد على أساس صافي المبلغ أو يعتزم تحقيق الأصل وسداد الالتزام في الوقت ذاته.

١٥,٣ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية، وتُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

١٦,٣ العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.

١٧,٣ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

١٨,٣ الضرائب

يتم احتساب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة. وتحتسب الضريبة المستحقة بناءً على الربح الضريبي للسنة، إذ يختلف الربح الضريبي للسنة عن الربح المحاسبي المسجل في بيان الدخل، وذلك نتيجة لإستبعاد بنود إيرادات أو مصاريف تعتبر خاضعة أو غير خاضعة للضريبة بشكل مؤقت أو نهائي وباستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ بيان المركز المالي.

١٩,٣ الإيرادات المخالفة للشريعة

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية ضمن بند الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى ويتم الصرف منها في الأوجه التي تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٢٠,٣ حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٢١,٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المصرف بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المعاملات الإسلامية المختلفة خلال الفترة المالية.

٤. إشراف البنك المركزي اليمني

يخضع نشاط المصرف لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية وكذلك ما يخص نشاط البنوك الإسلامية.

٥. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يخضع المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر تعينهم الجمعية العامة العادية للمصرف وتنحصر مسؤولياتهم في رقابة الجوانب الشرعية لنشاط المصرف طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الزكاة

يتم احتساب الزكاة طبقاً لفتوى الهيئة الشرعية بالمصرف ويتم تحصيل الزكاة من المساهمين وتوريد ما نسبته (٧٥%) منها إلى الجهة الحكومية المختصة والتي تقرر أوجه صرفها طبقاً لمصارفها الشرعية والباقي (٢٥%) يتم صرفها بمعرفة المصرف.

إن إخراج الزكاة من أصحاب حسابات الإستثمارات والحسابات الأخرى هي من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١,٧ الأدوات المالية

أ. تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والحسابات الجارية والصكوك المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وتمويل عمليات المراجعات وعقود المضاربات والمشاركات وكذا الإستثمارات في أوراق مالية والإجارة المنتهية بالتملك وأصول مالية أخرى، وتتضمن الإلتزامات المالية والالتزامات مالية أخرى الحسابات الجارية للعملاء والودائع الأخرى وحسابات أصحاب الإستثمارات المطلقة والإدخار والالتزامات مالية أخرى كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وإرتباطات.

ويبين الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب. تدرج القيمة العادلة

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة باستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي تقيّمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل أساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند أساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

وتشمل القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع مبلغ ١,٣٣٧,٥٦٦ ألف ريال يمني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (مبلغ وقدره ١,٣١٤,٢٤١ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م) ولا توجد إستثمارات تدرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة.

وخلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م و٢٠١٧م لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

ج. الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقارنة لقيمتها العادلة.

د. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عنه عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها، أو يتم إدراجها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتحديد قيمتها العادلة.

وطبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للمصرف والواردة بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة تصنيف المصرف لكل فئة من الأصول والإلتزامات المالية وقيمتها الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالمصرف والمدرجة بالبيانات المالية. (لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية):

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	المتاحة للبيع ألف ريال يمني	المطفاة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية				
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	—	١١,٧٠٢,٥٠٢	١١,٧٠٢,٥٠٢	١١,٧٠٢,٥٠٢
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	—	٢٨,٢٧٢,٣١٣	٢٨,٢٧٢,٣١٣	٢٨,٢٧٢,٣١٣
تمويل عمليات المراجعة والإستصناع	—	٢,٩١٤,٢٧٣	٢,٩١٤,٢٧٣	٢,٩١٤,٢٧٣
إجارة منتهية بالتمليك	—	٤١١,٦٨١	٤١١,٦٨١	٤١١,٦٨١
إستثمارات في أوراق مالية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٧,٥٦٦	٢,٣٣٧,٥٦٦	٢,٣٣٧,٥٦٦
	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٦٣٨,٣٣٥	٤٥,٦٣٨,٣٣٥	٤٥,٦٣٨,٣٣٥

الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	—	٤,٠٢٥,٦٠١	٤,٠٢٥,٦٠١	٤,٠٢٥,٦٠١
حسابات جارية وودائع أخرى	—	٣٠,١٣٨,٩٧٥	٣٠,١٣٨,٩٧٥	٣٠,١٣٨,٩٧٥
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار	—	١٢,٣٥٩,٦٨١	١٢,٣٥٩,٦٨١	١٢,٣٥٩,٦٨١
	—	٤٦,٥٢٤,٢٥٧	٤٦,٥٢٤,٢٥٧	٤٦,٥٢٤,٢٥٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	المتاحة للبيع ألف ريال يمني	المطفاة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية				
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	—	٦,٨٥٢,٠٤١	٦,٨٥٢,٠٤١	٦,٨٥٢,٠٤١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	—	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٩,٩٢٣,٣٩٨
تمويل عمليات المراجعة والإستصناع	—	٣,٨٥٢,٧٣٤	٣,٨٥٢,٧٣٤	٣,٨٥٢,٧٣٤
إجارة منتهية بالتمليك	—	٧٦٧,٧٦٧	٧٦٧,٧٦٧	٧٦٧,٧٦٧
إستثمارات في أوراق مالية	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٣١٤,٢٤١	٣,٣١٤,٢٤١	٣,٣١٤,٢٤١
	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٧١٠,١٨١	٤٤,٧١٠,١٨١	٤٤,٧١٠,١٨١

الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	—	٩,٢٥٦,٩١٩	٩,٢٥٦,٩١٩	٩,٢٥٦,٩١٩
حسابات جارية وودائع أخرى	—	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٢٨,٠٥٢,٠٦٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار	—	١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٣,٠٨٦,٩٥٣
	—	٥٠,٣٩٥,٩٣٩	٥٠,٣٩٥,٩٣٩	٥٠,٣٩٥,٩٣٩

٢,٧ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات المصرف المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان إستمرارية تحقيق المصرف للأرباح. ويتحمل كل فرد بالمصرف المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته لإستمرارية ربحية المصرف.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة للمصرف هو المسئول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالرغم من ذلك توجد عدة جهات مسئولة عن إدارة المخاطر بالمصرف ومنها:

- **اللجنة التنفيذية،** وهي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المصرف.
- **لجنة المخاطر،** ودورها الرئيسي هو إختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وتقديم تقارير المخاطر للمجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية بالإضافة لإعتماد مراقبة المعاملات الإنتمانية.
- **لجنة الأصول والالتزامات،** والتي تقوم بوضع السياسات والأهداف لإدارة الأصول والالتزامات لبيان المركز المالي للمصرف من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية.
- **لجنة التدقيق،** والتي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المصرف. تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية بالمصرف ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأسمالي للمصرف وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.
- **هيئة الرقابة الشرعية،** والتي تتولى مسؤولية التأكد من إلتزام المصرف بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاته وأنشطته.

- قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمصرف وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها، هذا ويتعرض المصرف لمخاطر الإنتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر سعر العائد ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ. مخاطر الإنتمان

تعتبر عمليات تمويل المراجحات والمضاربات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتملك والإستصناع والديون المتعلقة بها وكذا أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والإستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الإنتمان المتمثل في عدم قدرة المدينين على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بإستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض والأطراف المقابلة. يشتمل نظام المخاطر على ٥ مستويات، المستوى الأول والثاني يتعلق بالديون العاملة (منتظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث والخامس هي ديون غير عاملة ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلائم مع متطلبات البنك المركزي اليمني.

الدرجة	الفئة	معيان التصنيف
٣	ديون دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوم، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد.
٤	ديون مشكوك في تحصيلها	متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوم، ووفقاً للمعطيات فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من القرض.
٥	ديون رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوم، وقد لا يتم إسترداد أي مبلغ.

وفيما يلي إجمالي محفظة الديون العاملة للمصرف على أساس تصنيفات الائتمان الداخلية (بدون الأخذ في الاعتبار قيمة الضمانات النقدية مقابل تلك الديون):

الدرجة	الفئة	٢٠١٨م ألف ريال يمني	٢٠١٧م ألف ريال يمني
٢-١	منتظمة وتحت المراقبة	٣,١٣٠,٦٩٨	٤,٣٧٩,٥٩٨

بالإضافة لذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م بشأن مخاطر الائتمان فإن المصرف يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطره الائتمانية، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بالإجراءات الآتية:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك وتحديد معدلات الخطر الائتمانية المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع العمليات والاستثمارات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر بإستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):

٢٠١٨م ألف ريال يمني	٢٠١٧م ألف ريال يمني	
٣,٥٤١,٠٨٨	٣,١٨٢,٣٩٨	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق والصراف الآلي)
٢٨,٢٧٢,٣١٣	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢,٩١٤,٢٧٣	٣,٨٥٢,٧٣٤	تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
٤١١,٦٨١	٧٦٧,٧٦٧	إجارة منتهية بالتمليك
٢,٣٣٧,٥٦٦	٣,٣١٤,٢٤١	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٤٦٢,٦٠٣	٢,٤٤٨,٩٦٢	إستثمارات عقارية
-	٣,٣٦٥,٤١٤	القرض الحسن، صافي
٢,٣٠١,٦٤١	٢,٦٠١,٦٤١	إستثمارات في شركات تابعة
٢,٧٨٠,٢٥٢	٣,٨٤٣,٢٤٧	أرصدة مدينة وأصول أخرى - بعد خصم المدفوعات المقدمة
٤٥,٠٢١,٤١٧	٥٣,٢٩٩,٨٠٢	
٩,٢٤٣,٧٢٥	١٤,٦٤٤,٦٤٨	إلتزامات عرضية وإرتباطات
٥٤,٢٦٥,١٤٢	٦٧,٩٤٤,٤٥٠	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والالتزامات العرضية والإرتباطات حسب القطاع قبل وبعد خصم أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الائتمان حسب القطاع):

البيان	٢٠١٨م		٢٠١٧م	
	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر	صافي الحد الأقصى للمخاطر	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر	صافي الحد الأقصى للمخاطر
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
حكومي	٢٣,٥١٧,٥١٤	—	١٧,٨٨٩,٥٠٠	—
مالي	٨,٧٥٣,٦١٢	٨,٧٥٣,٦١٢	١٥,١١٥,٠٨٩	١٥,١١٥,٠٨٩
صناعي	١,٣٩٥,٠٥٣	١,٣٩٥,٠٥٣	٤,٧٦٢,١١٥	٤,٧٦٢,١١٥
تجاري	٢,٦٤٣,٣٠٤	٢,٦٤٣,٣٠٤	٤,٧٤٣,١٤٦	٤,٧٤٣,١٤٦
مقاولات	٥٨٣,٧٧٣	٥٨٣,٧٧٣	٣,٣٢٦,٧١٩	٣,٣٢٦,٧١٩
زراعي وسمكي	١,٠٢٨,٥٠٨	١,٠٢٨,٥٠٨	١٢٥,٤٦٤	١٢٥,٤٦٤
أخرى	٧,٠٩٩,٦٥٣	٧,٠٩٩,٦٥٣	٧,٣٣٧,٧٦٩	٧,٣٣٧,٧٦٩
	٤٥,٠٢١,٤١٧	٢١,٥٠٣,٩٠٣	٥٣,٢٩٩,٨٠٢	٣٥,٤١٠,٣٠٢
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٩,٢٤٣,٧٢٥	٧,١٥١,٨٥١	١٤,٦٤٤,٦٤٨	١٠,٠٦٧,٧٨٨
	٥٤,٢٦٥,١٤٢	٢٨,٦٥٥,٧٥٤	٦٧,٩٤٤,٤٥٠	٤٥,٤٧٨,٠٩٠

ويقوم المصرف بإدارة تركيزات المخاطر من خلال توزيع عمليات التمويل والاستثمار على قطاعات إقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة. ويبين الإيضاح رقم (٤٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع الأصول والالتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات في تاريخ البيانات المالية على القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٤٤) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ البيانات المالية.

ب. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والالتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الإستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفر تمويل والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في تاريخ الإستحقاق المناسب بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسهيل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

- إدارة مخاطر السيولة

تقوم إدارة المصرف بالعمل على تنويع أسس التمويل من خلال إستخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الإستحقاق للتأكد من الإحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات المستقبلية بشكل يومي بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥%. وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ما نسبته ٧٢% مقابل ما نسبته ٦٠% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

والجدول التالي يوضح تحليل بإستحقاقات الإلتزامات المالية والتي توضح الإستحقاقات التعاقدية المتبقية:

الإلتزامات	إستحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٤,٠٢٥,٦٠١	—	—	—	٤,٠٢٥,٦٠١
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣٠,١٣٨,٩٧٥	—	—	—	٣٠,١٣٨,٩٧٥
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطفة والإدخار	٤,٥٣٠,٦٧٢	١٨٨,١٥٧	—	٧,٦٤٠,٨٥٢	١٢,٣٥٩,٦٨١
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	١,٥٥٢,٤٥٦	—	—	٦٨٧,٧٣٢	٢,٢٤٠,١٨٨
إجمالي الإلتزامات	٤٠,٢٤٧,٧٠٤	١٨٨,١٥٧	—	٨,٣٢٨,٥٨٤	٤٨,٧٦٤,٤٤٥

الإلتزامات	إستحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٩,٢٥٦,٩١٩	—	—	—	٩,٢٥٦,٩١٩
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	—	—	—	٢٨,٠٥٢,٠٦٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطفة والإدخار	٣,٩٧٥,٥٨٨	٢٦٨,٦٨٥	—	٨,٨٤٢,٦٨٠	١٣,٠٨٦,٩٥٣
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	١,٣٥٥,٠١٨	—	—	٧٦٧,٧٦٧	٢,١٢٢,٧٨٥
إجمالي الإلتزامات	٤٢,٦٣٩,٥٩٢	٢٦٨,٦٨٥	—	٩,٦١٠,٤٤٧	٥٢,٥١٨,٧٢٤

ويبين الإيضاح رقم (٤٢) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بيان بتواريخ إستحقاقات الأصول والإلتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل العائد (الربح) وأسعار حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الائتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات، ومخاطر معدل العائد (الربح). إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

- إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين أحدهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل العائد (الربح). لا يدخل المصرف في العقود الأجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملات الأجنبية، كما لا يدخل المصرف في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والإلتزامات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة. إن لجنة إدارة الأصول والإلتزامات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

- خطر سعر العائد

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن أعمال المصرف خلال الفترة المالية. ومن ثم فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح التي يمكن للبنك أن يدفعها لأصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وبناء عليه فإن المصرف غير معرض بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

ويبين الإيضاح رقم (٣٢) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية متوسط نسبة العائد الموزع لأصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

- مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية، إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن المصرف يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥% من رأس المال والإحتياطيات إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب أن لا يزيد عن ٢٥% من رأس المال المصرف وإحتياطياته.

ومن أجل الإلتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م يعمل المصرف دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية:

٢٠١٨م					
دولار أمريكي	يورو	ريال سعودي	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٢٧,٩٨٩,٧٣٨	٧١٣,٣٢٩	٣,٦٢٣,٢٩٦	٤٨,٠٩٧	١,٦٧٥,٩٩٦	٣٤,٠٥٠,٤٥٦
٢٤,٨٣٤,٠١٨	٧١١,١١١	٥,٢٥٣,٩٩١	٤٦,٥٨٨	١,٣٧٤,٥٠٢	٣٢,٢٢٠,٢١٠
٣,١٥٥,٧٢٠	٢,٢١٨	(١,٦٣٠,٦٩٥)	١,٥٠٩	٣٠١,٤٩٤	١,٨٣٠,٢٤٦

٢٠١٧م					
دولار أمريكي	يورو	ريال سعودي	جنيه إسترليني	أخرى	الإجمالي
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٣٠,٢٢٠,٧٥٦	٣٩٦,٤٨٣	٧١٦,٩٢١	١٧٢,٦٧٠	١,٧٣١,١٣١	٣٣,٢٣٧,٩٦١
٢٨,٢٠٤,٥٤٣	٣٩٧,٣٢٥	٢,٤٦٥,٤٦٢	١٦١,٩٣٦	١,١٠٣,٦٥٣	٣٢,٣٣٢,٩١٩
٢,٠١٦,٢١٣	(٨٤٢)	(١,٧٤٨,٥٤١)	١٠,٧٣٤	٦٢٧,٤٧٨	٩٠٥,٠٤٢

أثر التغير في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:

العملة	سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني		متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي*	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
	معادل الريال يمني	معادل الريال يمني	معادل الريال يمني	معادل الريال يمني
دولار أمريكي	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥	٥٢٠	٤٥٧
يورو أوروبي	٢٨٦,٦٦	٢٩١,١٧	٥٨٥,٩٥	٥٤٨,٤٠
ريال سعودي	٦٦,٧٣	٦٦,٧٤	١٣٨,٢٥	١٢٠,٢٠
جنيه إسترليني	٣١٩,١٤	٣٣١,١٨	٥٩٥,٠٨	٦١٦,٩٥

* تم الإعتماد على آخر معاملات قامت بها إدارة المصرف لتحديد متوسط سعر الصرف في السوق الموازي.

وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني الموجهة للبنوك والمصارف العاملة في الجمهورية اليمنية بأن سعر الإقفال للدولار الأمريكي لشهر ديسمبر ٢٠١٨م هو ٢٥٠,٢٥ ريال يمني/ للدولار الأمريكي وعليه يتم تقييم مراكزهم المالية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٨م وفقاً لهذا السعر، فقد قامت إدارة المصرف باستخدام الأسعار بموجب نشرة أسعار الإقفال الشهري لشهر ديسمبر ٢٠١٨م الصادرة من البنك المركزي اليمني لتقييم مراكز العملات الأجنبية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

ومع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي والظروف التي تمر بها البلاد خلال الفترة الحالية، الجدول التالي يبين تفاصيل الحساسية لانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة والأثر المتوقع على بيان الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:

الأثر المتوقع على بيان الدخل بالزيادة (النقص)		
٢٠١٧م	٢٠١٨م	
١,٦٦٥,٧٤٢	٣,٤٠١,٦٢٠	دولار أمريكي
(٧٤٤)	٢,٣١٦	يورو أوروبي
(١,٤٠٠,٨٥٠)	(١,٧٤٧,٧٤٩)	ريال سعودي
٩,٢٦٢	١,٣٠٥	جنية إسترليني
٥١٨,٣١٩	٢٤٩,٠٤٤	أخرى

وبين إيضاح رقم (٤٥) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ البيانات المالية مقارنة بالعام الماضي.

د. مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل المصرف على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات من خلال إجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

ه. مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين القانونيين داخل وخارج المصرف، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المصرف بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٨. إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة المصرف لرأس المال هو التأكد من الالتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي، والتأكد من أن المصرف يحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به. ويقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم المصرف بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني (٢) لسنة ١٩٩٧م. ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الاحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨%) كحد أدنى، كما أنه على المصرف أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ (٥%) كحد أدنى. ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول والالتزامات المصرف والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

البيان	٢٠١٨م مليون ريال يمني	٢٠١٧م مليون ريال يمني
رأس المال الأساسي	٦,١١٤	٦,١٣٧
رأس المال المساند	٢٥	٢٣
إجمالي رأس المال	٦,١٣٩	٦,١٦٠
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالي الأصول	٩,٥٣٦	١٣,١٨٩
الالتزامات العرضية والارتباطات	٣,٠٩٢	٤,٤٩٢
إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر	١٢,٦٢٨	١٧,٦٨١
نسبة كفاية رأس المال	%٤٨,٦١	%٣٤,٨٤

ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات القانونية والعامة والأرباح المرحلة (بعد إستبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية) وكذا العجز بالمخصصات، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها المصرف على الديون المنتظمة بنسبة ١% وبحيث لا يزيد عن ٢% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٩. نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨م ألف ريال يمني	٢٠١٧م ألف ريال يمني	
٢,٦٣١,٤٣١	١,٢٢١,٧٥٥	نقدية بالصندوق والصرفاء الآلية – عملة محلية
٥,٥٢٩,٩٨٣	٢,٤٤٧,٨٨٨	نقدية بالصندوق والصرفاء الآلية – عملة أجنبية
٨,١٦١,٤١٤	٣,٦٦٩,٦٤٣	
١,١٤٣,٩٤٣	١,٠٢٨,٧٤٦	إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني – عملة محلية
٢,٣٩٧,١٤٥	٢,١٥٣,٦٥٢	إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني – عملة أجنبية
٣,٥٤١,٠٨٨	٣,١٨٢,٣٩٨	
١١,٧٠٢,٥٠٢	٦,٨٥٢,٠٤١	

تتمثل أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملة الأجنبية (بدون عائد)، وهذا الرصيد غير متاح للإستخدام اليومي للمصرف.

١٠. أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٩,٢١٢,١٦٤	٨,٣٣٢,٨٧٣	أرصدة لدى البنك المركزي اليمني
٨,٠٥٢,٣٥٣	١٠,٦٤٣,٥٥٤	حسابات جارية - عملة محلية
١٧,٢٦٤,٥١٧	١٨,٩٧٦,٤٢٧	حسابات جارية - عملة أجنبية
١,١٦٠,١٨٨	٧٣١,٩٦٠	أرصدة لدى بنوك محلية
٢,٤٤٩,٣٤١	٧٦٢,٩٨٨	حسابات جارية - عملة محلية
٣,٦٠٩,٥٢٩	١,٤٩٤,٩٤٨	حسابات جارية - عملة أجنبية
٨,٤٩٨,٨٠٢	٧,٢٥٠,٣٨٨	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خارجية
٥٥٠,٥٥٠	٥٥٠,٥٥٠	حسابات جارية - عملة أجنبية
٩,٠٤٩,٣٥٢	٧,٨٠٠,٩٣٨	ودائع لأجل - عملة أجنبية
٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٨,٢٧٢,٣١٣	

١١. تمويل عمليات المراجعة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	إيضاحات
٦,٤٦٨,١١٠	٦,٥٤٤,٥٦٦	تمويل عمليات المراجعة
٥٦٦,٨٦٦	٤٧٤,٢٢٩	تمويلات عقود الإستصناع
٧,٠٣٤,٩٧٦	٧,٠١٨,٧٩٥	
(٢,٨٦٩,٠١٤)	(٣,٧٠٧,٢٤٣)	١٢ يخصم: مخصص تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
(٢٤١,٨٧١)	(٣١١,٣٧٦)	يخصم: إيرادات مؤجلة
(٧١,٣٥٧)	(٨٥,٩٠٣)	يخصم: إيرادات مجانية
٣,٨٥٢,٧٣٤	٢,٩١٤,٢٧٣	

- طبقاً لأحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وكذلك المادة رقم (١٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تكون معفاة من الخضوع لضريبة الدخل.
- تبلغ قيمة تمويل عمليات المراجعة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٣,٦٦٨,٧٢٣ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع و ضمانات نقدية بمبلغ وقدره ٦٢٠,٥٥٠ ألف ريال يمني، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م تبلغ قيمة تمويل عمليات المراجعة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٢,٨٠٢,٢٥٧ ألف ريال يمني بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع و ضمانات نقدية بمبلغ وقدره ٥٢٧,٨٩٧ ألف ريال يمني، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٦١,٥٦٤	٣٥,٥٩١	تمويلات دون المستوى
١٩٧,٦٩١	١٤٠,٣٤٦	تمويلات مشكوك في تحصيلها
٢,٥٤٣,٠٠٢	٣,٤٩٢,٧٨٦	تمويلات رديئة
٢,٨٠٢,٢٥٧	٣,٦٦٨,٧٢٣	

١٢. مخصص تمويل عمليات المراجعة والإستصناع (منتظمة وغير منتظمة)

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات		٢٠١٨ م	إجمالي
		عام	ألف ريال يمني
		ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٣٨	الرصيد في بداية العام	٢,٧٧٢,٨٦٣	٢,٨٦٩,٠١٤
	المكون خلال العام	٩٦٠,٧٣٣	٩٦٠,٧٣٣
	المستخدم خلال العام	(١٢٢,٥٠٤)	(١٢٢,٥٠٤)
	الرصيد في نهاية العام	٣,٦١١,٠٩٢	٣,٧٠٧,٢٤٣

إيضاحات		٢٠١٧ م	إجمالي
		عام	ألف ريال يمني
		ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٣٨	الرصيد في بداية العام	٢,٥٧٣,٢٤٦	٢,٦٦٥,٣٢٣
	المكون خلال العام	١٩٩,٦١٧	٢٠٣,٦٩١
	المستخدم خلال العام	—	—
	الرصيد في نهاية العام	٢,٧٧٢,٨٦٣	٢,٨٦٩,٠١٤

١٣. إجارة منتهية بالتمليك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
١,٥٦٨,٦٩٧	٢,١٩٥,٨٨٦	التكلفة في بداية العام
٨١٩,٥١١	—	الإضافات خلال العام
(١٩٢,٣٢٢)	—	الإستبعادات خلال العام
٢,١٩٥,٨٨٦	٢,١٩٥,٨٨٦	التكلفة في نهاية العام
١,٢٤٨,٥٣٥	١,٤٢٨,١١٩	مجمع الإهلاك في بداية العام
٣٧١,٩٠٦	٣٥٦,٠٨٦	إهلاك العام
(١٩٢,٣٢٢)	—	مجمع إهلاك الإستبعادات
١,٤٢٨,١١٩	١,٧٨٤,٢٠٥	مجمع الإهلاك في نهاية العام
٧٦٧,٧٦٧	٤١١,٦٨١	صافي القيمة الدفترية

تتمثل التكلفة في قيمة آلات ومعدات وعقارات مؤجرة للغير بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك.

١٤. إستثمارات في أوراق مالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات	٢٠١٨م ألف ريال يمني	٢٠١٧م ألف ريال يمني
أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
إستثمارات مالية متاحة للبيع – غير مدرجة	١٥	١٥
	١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣١٤,٢٤١
	١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣١٤,٢٤١
أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون صكوك بالتكلفة (غير مدرجة)		
صكوك إسلامية – محلية	١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
	٢,٣٣٧,٥٦٦	٣,٣١٤,٢٤١

- تتمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٢٠١٨م في إستثمارات مالية محلية (غير مدرجة) ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الإعتماد عليه للقيمة العادلة لتلك الإستثمارات وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقد تم تسجيلها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض.
- تم احتساب إنخفاض القيمة لبعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع إستلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.
- كافة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع غير مصنفة من قبل شركات تصنيف عالمية.
- الإستثمارات في صكوك إسلامية محلية صادرة عن وحدة الصكوك الإسلامية بالبنك المركزي اليمني (غير مدرجة) وتبلغ القيمة الاسمية للصك مليون ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (مبلغ وقدره مليون ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م للصك الواحد).
- الجمهورية اليمنية ممثلة في وزارة المالية إلترمت بضمان هذه الصكوك في تواريخ إستحقاقها، وفوضت وزارة المالية البنك المركزي اليمني بخضم الإستحقاق في تواريخها من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني.

١٥. إستثمارات مالية متاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات	٢٠١٨م ألف ريال يمني	٢٠١٧م ألف ريال يمني
الشركة العقارية الرائدة	٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠
الشركة العربية للحديد والصلب	٥٢٥,١٢٤	٥٢٥,١٢٤
شركة بروم للصيد البحري	٩٠,٩١٧	٩٠,٩١٧
شركة اليمن للخدمات المالية	٨٩,٧٥٣	٦٦,٤٢٨
الشامل للتطوير العقاري والإستثمار	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
	١,٤٥٣,٩٩٤	١,٤٣٠,٦٦٩
يخصم:		
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	١,١٥	(١١٦,٤٢٨)
	١,٣٣٧,٥٦٦	١,٣١٤,٢٤١

١٠.١٥ انخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١١٦,٤٢٨	١١٦,٤٢٨	الرصيد في بداية العام
—	—	يضاف: الإنخفاض خلال العام*
١١٦,٤٢٨	١١٦,٤٢٨	الرصيد في نهاية العام

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، يتوجب على المصرف تدعيم الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع ولبيع الإستثمارات بنسبة ٢٠% سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٦م وبما يبلغ ٥٢٦,١١٠ ألف ريال يمني وذلك لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات السابقة وكذا توقع عدم إستلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.

١٠.١٦ إستثمارات عقارية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١,٥٩٤,٧٩١	٢,٤٤٨,٩٦٢	الرصيد في بداية العام
٨٥٤,١٧١	١٣,٦٤١	الإضافات خلال العام
—	—	الإستبعادات خلال العام
٢,٤٤٨,٩٦٢	٢,٤٦٢,٦٠٣	إجمالي التكلفة
—	—	التغير في القيمة العادلة (أرباح غير محققة)
٢,٤٤٨,٩٦٢	٢,٤٦٢,٦٠٣	

١٠.١٧ القرض الحسن

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٣,٣٦٥,٤١٤	٣,٣٦٥,٤١٤	قروض حسنة ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢	قروض حسنة ممنوحة لعملاء المصرف
٣,٤٦٧,٢٦٦	٣,٤٦٧,٢٦٦	
—	(٣,٣٦٥,٤١٤)	يخصم: السداد إلى الحسابات الجارية للعملاء
(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)	يخصم: مخصص القرض الحسن
٣,٣٦٥,٤١٤	—	

١٠.١٨ إستثمارات في شركات تابعة

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

نسبة المساهمة	٢٠١٧م ألف ريال يمني	نسبة المساهمة	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١٠٠%	٢,٦٠١,٦٤١	١٠٠%	٢,٣٠١,٦٤١	مصنع الشامل للطوب الأحمر (غير مدرجة)

١٩. أرصدة مدينة وأصول أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	إيضاحات
٢,١٦٠,٦٤٣	٢,٠١٣,٧٦٨	أصول آلت ملكيتها للمصرف *
٢,٠٨٧,١٨٣	١,٦١٩,٤٠٣	مدينو الإجارة المنتهية بالتمليك
١,١٠١,٥٨٩	١,١٩٠,١١٧	حسابات مكشوفة
١٤٨,٨٩٦	١٤٣,٥٧٥	سلف و عهد موظفين
١٣١,٣٧٠	١٠٦,٤٤٢	مصروفات مدفوعة مقدماً
٦٥,١٧٧	٨٣,٧٩٦	مخزون قرطاسية ومطبوعات
١٤٤,٤١٥	٧٦,٣٩٩	إيرادات مستحقة
١١٢,٩٥١	٢٧,٧٢٩	مشروعات قيد التنفيذ – دفعات
٣١٣,٢٨٣	٤٨١,٦٦٢	مدينون متنوعون
٦,٢٦٥,٥٠٧	٥,٧٤٢,٨٩١	

يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى		
(٢,١٧٧,٩٣٩)	(٢,٨٢٨,٤٦٦)	٢٠
٤,٠٨٧,٥٦٨	٢,٩١٤,٤٢٥	

* جاري إستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعميد عقود بعض الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف لدى الجهات الحكومية.

٢٠. مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	إيضاحات
١,٦٣٤,١٦٢	٢,١٧٧,٩٣٩	الرصيد في بداية العام
٤٦,١٣٨	—	فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
٤٩٧,٦٣٩	٦٥٠,٥٢٧	المكون خلال العام
٢,١٧٧,٩٣٩	٢,٨٢٨,٤٦٦	الرصيد في نهاية العام

٢١. ممتلكات ومعدات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

الإجمالي	تأمينات مياحي	أجهزة ومعدات	أثاث	سيارات	آلات ومعدات	مياحي	أراضي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
٣,٢١٥,٧٤٠	٥٩,١٢٢	٨٢٢,٥٢٦	٤٢٨,٠٤٧	١١٦,٠٥٦	٥١٨,٩٩٤	٣٥٦,٠٥١	٩١٤,٩٤٤	إجمالي المبلغ المرحل
٢٧٢,٤٩٦	١٤٤	٢٩,٧٠٧	٨٠,٦٣٠	٥,١٥٥	٨١,٤٥٨	٧٥,٤٠٢	—	في ١ يناير ٢٠١٨ م
(١١٢,٨٤٦)	(٨,١١٥)	(١٢,٨٥٦)	(٧٩,٥٥٢)	(٤,٣٥١)	(٧,٩٧٢)	—	—	إضافات
٣,٣٧٥,٣٩٠	٥١,١٥١	٨٣٩,٣٧٧	٤٢٩,١٢٥	١١٦,٨٦٠	٥٩٢,٤٨٠	٤٣١,٤٥٣	٩١٤,٩٤٤	إستيعادات
								في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
١,٥٤٦,٣٦٩	٢٩,١٤٦	٧٥١,٧٤٨	٣١١,٤٩٦	١٠٠,٠٧٦	٣٤٩,٥١١	٤,٣٩٢	—	مجمع الإهلاك
١٣٠,٦٨٤	٥,٤٧٩	٣٧,٩٦٤	٢٢,٢٦٢	٧,٢٥٨	٤٩,٤٩٨	٨,٢٢٣	—	في ١ يناير ٢٠١٨ م
(٨٢,٢١٠)	(٥,٢٦١)	(١٢,٥٤١)	(٥٣,٦٤٢)	(٣,٧٣٢)	(٧,٠٣٤)	—	—	إهلاكات السنة
١,٥٩٤,٨٤٣	٢٩,٣٦٤	٧٧٧,١٧١	٢٨٠,١٦٦	١٠٣,٦٠٢	٣٩١,٩٧٥	١٢,٦١٥	—	إستيعادات
١,٧٨٠,٥٤٧	٢١,٧٨٧	٦٢,٢٠٦	١٤٩,٠٠٩	١٣,٢٥٨	٢٠٠,٥٠٥	٤١٨,٨٣٨	٩١٤,٩٤٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
								المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
٢,٨٤٥,٣٣٨	٤٦,٤٧٨	٨٢٣,٢٣٢	٣٩١,٩٠٣	١٢٩,٨٤١	٤٧٧,٠٥٢	٦٤,٨٢٤	٩١٢,٠٠٨	إجمالي المبلغ المرحل
١٩٣	—	—	—	—	١٩٣	—	—	في ١ يناير ٢٠١٧ م
٤٤٩,٦٨١	١٦,٥١٥	١٢,١٢٥	٦٩,٨٦٩	٤,٩٥١	٥٢,٠٥٨	٢٩١,٢٢٧	٢,٩٣٦	تسويات على الرصيد الإفتتاحي
(٧٩,٤٧٢)	(٣,٨٧١)	(١٢,٨٣١)	(٣٣,٧٢٥)	(١٨,٧٣٦)	(١٠,٣٠٩)	—	—	إضافات
٣,٢١٥,٧٤٠	٥٩,١٢٢	٨٢٢,٥٢٦	٤٢٨,٠٤٧	١١٦,٠٥٦	٥١٨,٩٩٤	٣٥٦,٠٥١	٩١٤,٩٤٤	إستيعادات
								في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
١,٤٩٨,٥٨٧	٢٦,٣٠٤	٧٢٥,٩٠٨	٣١٢,٧٨٧	١١٠,٠٨١	٣٢٠,٤٢٨	٣,٠٧٩	—	مجمع الإهلاك
١٩٣	—	—	٩,٨٥٥	—	(٩,٦٦٢)	—	—	في ١ يناير ٢٠١٧ م
١٢٠,٥٧٦	٦,٧١٣	٣٧,٧٠٣	٢٠,٥٥٤	٨,٧٣٢	٤٥,٥٦١	١,٣١٣	—	تسويات على الرصيد الإفتتاحي
(٧٢,٩٨٧)	(٣,٨٧١)	(١١,٨٦٣)	(٣١,٧٠٠)	(١٨,٧٣٧)	(٦,٨١٦)	—	—	إهلاكات السنة
١,٥٤٦,٣٦٩	٢٩,١٤٦	٧٥١,٧٤٨	٣١١,٤٩٦	١٠٠,٠٧٦	٣٤٩,٥١١	٤,٣٩٢	—	إستيعادات
١,٦٦٩,٣٧١	٢٩,٩٧٦	٧٠,٧٧٨	١١٦,٥٥١	١٥,٩٨٠	١٦٩,٤٨٣	٣٥١,٦٥٩	٩١٤,٩٤٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
								المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م

٢٢. أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٧,٤٨٨,١٢٩	٣,٣٨٤,١٨٠	أرصدة مستحقة للبنوك المحلية
١,٧٦٨,٧٨٥	٧٢	حسابات جارية - عملة محلية
٩,٢٥٦,٩١٤	٣,٣٨٤,٢٥٢	حسابات جارية - عملة أجنبية
٥	٦٤١,٣٤٩	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية
٥	٦٤١,٣٤٩	حسابات جارية - عملة أجنبية
٩,٢٥٦,٩١٩	٤,٠٢٥,٦٠١	

٢٣. الحسابات الجارية والودائع الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

١,٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للنوع

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٩,٥٤٥,٨٨١	١١,١٦٢,٤٠٤	حسابات جارية - عملة محلية
١٢,٣٨٩,١١٣	١٦,٤١٣,٥٠٨	حسابات جارية - عملة أجنبية
٢١,٩٣٤,٩٩٤	٢٧,٥٧٥,٩١٢	
٢٢٣,٦٨٧	٤٩١,٢٣٩	تأمينات نقدية - عملة محلية
٥,٣٣١,٥٥٠	٢,٠٧١,٨٢٤	تأمينات نقدية - عملة أجنبية
٥,٥٥٥,٢٣٧	٢,٥٦٣,٠٦٣	
٥٦١,٨٣٦	-	ودائع أخرى
٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٣٠,١٣٨,٩٧٥	

٢,٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للقطاعات

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١١,٧٧١,١٥٧	١٠,٠٥٤,٢٥٠	تجاري
٥,٥٢١,٣٦٧	٥,٨٣٦,٠١٧	صناعي
٦١,٨٦٢	١٠٤,١٥٤	زراعي وصيد أسماك
١٠,٦٩٧,٦٨١	١٤,١٤٤,١٥٤	أفراد وأخرى
٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٣٠,١٣٨,٥٧٥	

٢٤. أرصدة دائنة والتزامات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١,٠١٤,٢٩٠	٩٧١,٤١٥	دائنون متنوعون
٧٦٧,٧٦٧	٤١١,٦٨١	دائنو الإجارة المنتهية بالتمليك
١٨٧,٠٨٦	٥٩٦,٠٠٩	مراجعات قيد التنفيذ
١٥٣,٤٤١	٢٥٨,٨٨٣	مصرفات مستحقة
٢٠١	٢,٧٤٨	ضرائب الدخل عن العام
٢,١٢٢,٧٨٥	٢,٢٤٠,٧٣٦	

٢٥. مخصصات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨م مخصصات	الرصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	إنتفى الغرض منها	الرصيد في نهاية العام
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
١٠٠,٤٨٨	—	—	—	(٤٠,١٠٧)	٦٠,٣٨١
١٠,٧٩٨	—	—	—	—	١٠,٧٩٨
١١١,٢٨٦	—	—	—	(٤٠,١٠٧)	٧١,١٧٩

٢٠١٧م مخصصات	الرصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	إنتفى الغرض منها	الرصيد في نهاية العام
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
٥٦,٧٣٥	٤٣,٧٥٣	—	—	—	١٠٠,٤٨٨
١٠,٧٩٨	—	—	—	—	١٠,٧٩٨
٦٧,٥٣٣	٤٣,٧٥٣	—	—	—	١١١,٢٨٦

٢٦. حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار

١,٢٦. حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وفقاً للنوع

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٢,٨٠٣,٨٧٣	٢,٤٠٨,٦٠٥	ودائع إستثمارية — عملة محلية
٦,٦٦٧,٣٨٢	٥,٧٩٩,٧٤٠	ودائع إستثمارية — عملة أجنبية
٩,٤٧١,٢٥٥	٨,٢٠٨,٣٤٥	
٢,١٨٢,١٢٧	١,٤٩٢,٥٧٩	ودائع إدخار إستثماري — عملة محلية
١,٤٣٣,٥٧١	٢,٦٥٨,٧٥٧	ودائع إدخار إستثماري — عملة أجنبية
٣,٦١٥,٦٩٨	٤,١٥١,٣٣٦	
١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٢,٣٥٩,٦٨١	

أموال حقوق أصحاب حسابات الإستثمار مختلطة مع أموال المصرف ويتم إستخدامها للتمويل والإستثمار في الأصول بطريقة إسلامية.

٢,٢٦ حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وفقاً للقطاعات

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٢,٢٧٠,٨٩٧	٢,١٤٨,١٧٢	تجاري
٢٥٩,٩٢٥	٢٤٠,٠٨١	صناعي
٧١,١٤٩	٧٥,٠٥٣	زراعي وصيد أسماك
١٠,٤٨٤,٩٨٢	٩,٨٩٦,٣٧٥	أفراد وأخرى
١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٢,٣٥٩,٦٨١	

٢٧. رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ٦ مليار ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م (مبلغ ٦ مليار ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م) موزع على عدد ٦ مليون سهم، بقيمة إسمية للسهم الواحد ألف ريال يمني وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥م وكذا تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي اليمني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤م بشأن زيادة رأس المال لـ ٦ مليار ريال يمني.

٢٨. الإحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك يتم إحتجاز ١٥% من صافي الأرباح السنوية طبقاً للبيانات المالية السنوية المعتمدة لتغذية الإحتياطي القانوني حتى يساوي ضعف رأس المال المدفوع، ولا يمكن إستخدام ذلك الإحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني.

٢٩. إحتياطي القيمة العادلة

إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م يتكون من قيمة عادلة موجبة بمبلغ وقدره ٤٣,٣١٣ ألف ريال يمني (مبلغ وقدره ٤٣,٣١٣ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م) نتيجة إعادة تقييم الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة.

٣٠. إلتزامات عرضية وإرتباطات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨م إجمالي قيمة الإلتزامات ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	
٦,٥٥٦,٨٢٤	(١,٦١٢,٦٤٣)	٤,٩٤٤,١٨١	إعتمادات مستندية
٢,٦٨٦,٩٠٠	(٤٧٩,٢٣٠)	٢,٢٠٧,٦٧٠	خطابات ضمان
٩,٢٤٣,٧٢٤	(٢,٠٩١,٨٧٤)	٧,١٥١,٨٥١	

٢٠١٧م إجمالي قيمة الإلتزامات ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	
١٠,٦٢٨,٣٧٨	(٥,٠٢٤,٢٥٥)	٥,٦٠٤,١٢٣	إعتمادات مستندية
٤,٠١٦,٢٧٠	(٥٣٠,٩٨١)	٣,٤٨٥,٢٨٩	خطابات ضمان
١٤,٦٤٤,٦٤٨	(٥,٥٥٥,٢٣٦)	٩,٠٨٩,٤١٢	

٣١. إيرادات تمويل المراجعة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٣١٣,٩٨٣	١٩٣,٨٥٨	إيرادات تمويل عمليات المراجعات
٢٧,٨٤٣	١,٧٧٣	إيرادات تمويل عقود الإستصناع
٣٤١,٨٢٦	١٩٥,٦٣١	

٣٢. إيرادات من الإستثمارات المشتركة الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
		إيرادات إستثمارات أوراق مالية
٣٩٣,٢٨٩	١٢٢,٠٥٥	إيرادات صكوك إسلامية
١٢,٥٠٠	٩,٠٠٠	إيرادات إستثمارات مالية متاحة للبيع
٤٠٥,٧٨٩	١٣١,٠٥٥	
		إيرادات ودائع إستثمارية
٥٥,٤٢٠	٢٨,٢١٤	إيرادات إجارة منتهية بالتمليك
٨٨,٤٨٧	٨٣,٢١٠	إيرادات إستثمارات عقارية
—	١٨٦,٨٤٨	إيرادات إستثمارات أخرى
٢٥,٩٢٠	١٦,٢٠٣	
٥٧٥,٦١٦	٤٤٥,٥٣٠	

٣٣. عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار

يتم تحديد نصيب أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار من عائد الإستثمار المحقق خلال العام بتقسيم إجمالي العائد من التمويلات المختلفة والإستثمارات المشتركة الأخرى بين العملاء والمساهمين ثم يتم توزيع نصيب العملاء فيما بينهم على أساس نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد ويتم إعتماد نسب حصص أرباح وداائع العملاء من مجلس إدارة المصرف بناء على إقتراح لجنة الميزانية التي تقوم بإحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة.

وقد بلغت نسبة عائد الإستثمار كما يلي:

٢٠١٧م ريال يمني %	٢٠١٨م ريال يمني %	٢٠١٧م دولار أمريكي %	٢٠١٨م دولار أمريكي %	
٢,٠٠	٤,٣١	٢,٠٠	٤,٥٠	الودائع المستثمرة لمدة سنة واحدة
١,٢٠	٣,١١	١,٢٥	٣,٢٥	الودائع المستثمرة لمدة ستة أشهر
١,٠٤	٢,٤٠	١,٠٠	٢,٥٠	الودائع المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر
١,٠٠	٢,٣٠	١,٠٠	٢,٤٠	حسابات الإدخار الإستثماري

٣٤. إيرادات رسوم وعمولات

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٣٤٥,٩٧٣	٢٤٥,٠٨٣	عمولات عن الإعتمادات المستندية
٤٢,٤٧٧	٤٢,٣٧١	عمولات عن خطابات الضمان
٣٣,٠٧٩	٥٥,٠٥٩	عمولات عن التحويلات النقدية
٨٩,٥٠٧	١٥٦,٣٢١	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية أخرى
٥١١,٠٣٦	٤٩٨,٨٣٤	

٣٥. أرباح عمليات النقد الأجنبي

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
١,٩٩٣,٣٠٩	٢,٠٦٣,٢٤٨	فروق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٦,٩٧٧	٧٠٦,٨٩٤	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٢,٠٠٠,٢٨٦	٢,٧٧٠,١٤٢	

٣٦. إيرادات عمليات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	إيضاحات
—	—	١٢ مخصصات أنتفى الغرض منها:
—	—	مخصص تمويل عمليات المراقبة والإستصناع
—	—	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة
—	٤٠,١٠٧	٢٠ والأصول الأخرى
—	٤٠,١٠٧	٢٥ مخصصات أخرى
٧٠,٧٧٨	١١,٨٨٧	إيجارات
٢٠,٤٠٥	٢٠,٩٢٤	أخرى
٩١,١٨٣	٧٢,٩١٨	

٣٧. خسائر الاستثمار في ودائع خارجية

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٨م ألف ريال يمني	
٣٦٨,٣٢١	—	خسائر الوديعة لدى بنك أويل في أذربيجان
١٨٩,٧١٢	—	خسائر الوديعة لدى بنك أمره في أذربيجان
٥٥٨,٠٣٣	—	

٣٨. مخصصات محملة على بيان الدخل

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

إيضاحات	٢٠١٨ م ألف ريال يمني	٢٠١٧ م ألف ريال يمني
مخصص تمويل عمليات المراقبة والإستصناع	٩٦٠,٧٣٣	٢٠٣,٦٩١
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	٦٥٠,٥٢٧	٤٩٧,٦٣٩
مخصصات أخرى	—	٤٣,٧٥٣
	١,٦١١,٢٦٠	٧٤٥,٠٨٣

٣٩. تكاليف الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ م ألف ريال يمني	٢٠١٧ م ألف ريال يمني
مرتبات وبدلات وحوافز	٧٧٩,٩٧٢	٧١٦,٦٥٢
حصة المصرف في التأمينات الإجتماعية	٣٧,٢٢٣	٣٧,١٨٦
	٨١٧,١٩٥	٧٥٣,٨٣٨

٤٠. مصروفات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ م ألف ريال يمني	٢٠١٧ م ألف ريال يمني
حراسة	١٣٩,٣٠٤	١٠٩,٧١٣
وقود وزيوت	١٠٩,٧٤٥	٦٣,٨٣٧
إيجارات	١٠٨,٢٣٧	١١٤,٩٩٠
إتصالات	٨٤,٧١٠	٧٧,٩٢٦
زكاة	٨٢,٢٨٥	٤٥,٧٥٠
صيانة	٧٤,٤٩٢	١٣٠,٢٦١
ضيافة وإستقبال	٦٤,٦١٢	٤٩,١١٤
مصاريف تأمين النقد والخزائن	٣٠,٨٨٦	٢٧,٥٥٥
مياه وكهرباء	٢٤,٧٩١	١٣,١٢٤
نقل وإنتقالات	٢١,٢٥٨	١٧,٧١١
قرطاسية وأدوات مكتبية	١٩,٧٨٧	١٣,٦٨٠
دعاية وإعلان	١٨,٨٥٦	٢١,٣٦٢
أتعاب مهنية وإستشارات	١٦,٧٧٣	٢٥,٠٠٩
مصروفات نظافة	١٦,٤٠٩	١٣,٨٣٧
تدريب	١١,٤٤٨	١٠,٣٤٧
رسوم حكومية وإشتراكات	٥,٣٩٥	٣٤,٤٧١
مصروفات أخرى	٢٦٦,٥٠٠	١٠٦,٦٠٠
	١,٠٩٥,٤٨٨	٨٧٥,٢٨٧

٤١. عائد السهم من صافي أرباح العام

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧م	٢٠١٨م	
٨٠٣	٨,٢٥٢	صافي ربح العام – ألف ريال يمني
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	عدد الأسهم – ألف سهم
٠,١٣	١,٣٧	عائد السهم من صافي الأرباح – ريال يمني

٤٢. استحقاقات الأصول والالتزامات المالية

٢٠١٨ م	إستحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	إستحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
--------	--	--	---	--	--------------------------------

الأصول:

١١,٧٠٣	—	—	—	١١,٧٠٣	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٢٨,٢٧٢	٥٥١	—	—	٢٧,٧٢١	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢,٩١٤	١,٢٤٣	٨٤٥	٢٤٥	٥٨١	تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
٧٦٨	٧٦٨	—	—	—	إجارة منتهية بالتمليك
٢,٣٣٨	١,٠٠٠	—	—	١,٣٣٨	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٤٦٣	٢,٤٦٣	—	—	—	إستثمارات عقارية
—	—	—	—	—	القرض الحسن
٢,٣٠٢	٢,٣٠٢	—	—	—	إستثمارات في شركات تابعة
١,١٩٠	١,١٩٠	—	—	—	حسابات مكشوفة
٥١,٩٥٠	٩,٥١٧	٨٤٥	٢٤٥	٤١,٣٤٣	

الالتزامات:

٤,٠٢٦	—	—	—	٤,٠٢٦	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٣٠,١٣٩	—	—	—	٣٠,١٣٩	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٢,٣٦٠	٧,٦٤١	—	١٨٨	٤,٥٣١	حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار
٤٦,٥٢٥	٧,٦٤١	—	١٨٨	٣٨,٦٩٦	
٥,٤٢٥	١,٨٧٦	٨٤٥	٥٧	٢,٦٤٧	الصافي

٢٠١٧ م	إستحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	إستحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
--------	--	--	---	--	--------------------------------

الأصول:

٦,٨٥٢	—	—	—	٦,٨٥٢	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٢٩,٩٢٣	٥٥١	—	—	٢٩,٣٧٢	أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٣,٨٥٣	١,٩٦٤	٦٥٢	١٥٣	١,٠٨٤	تمويل عمليات المراجعة والإستصناع
٧٦٨	٧٦٨	—	—	—	إجارة منتهية بالتمليك
٣,٣١٤	٢,٠٠٠	—	—	١,٣١٤	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٤٤٩	٢,٤٤٩	—	—	—	إستثمارات عقارية
٣,٣٦٥	٣,٣٦٥	—	—	—	القرض الحسن
٢,٦٠٢	٢,٦٠٢	—	—	—	إستثمارات في شركات تابعة
١,١٠٢	١,٠٦١	٤١	—	—	حسابات مكشوفة
٥٤,٢٢٨	١٤,٧٦٠	٦٩٣	١٥٣	٣٨,٦٢٢	

الالتزامات:

٩,٢٥٧	—	—	—	٩,٢٥٧	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
٢٨,٠٥٢	—	—	—	٢٨,٠٥٢	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
١٣,٠٨٧	٨,٨٤٣	—	٢٦٩	٣,٩٧٥	حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار
٥٠,٣٩٦	٨,٨٤٣	—	٢٦٩	٤١,٢٨٤	
٣,٨٣٢	٥,٩١٧	٦٩٣	(١١٦)	(٢,٦٦٢)	الصافي

٤٣. توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

٢٠١٨ م					
صناعي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول					
—	—	—	١١,٧٠٣	—	١١,٧٠٣
—	—	—	٢٨,٢٧٢	—	٢٨,٢٧٢
٩٣١	١,٥٨٠	—	—	٤٠٣	٢,٩١٤
٤١٢	—	—	—	—	٤١٢
٥٢٥	—	٩١	١,٠٠٠	٧٢٢	٢,٣٣٨
—	—	—	—	٢,٤٦٣	٢,٤٦٣
—	—	—	—	—	—
٢,٣٠٢	—	—	—	—	٢,٣٠٢
٤٨	٦٧٣	—	—	٤٦٩	١,١٩٠
الالتزامات					
—	—	—	—	٤,٠٢٦	٤,٠٢٦
٥,٨٣٦	١٠,٠٥٤	١٠٤	٣٧	١٤,١٠٨	٣٠,١٣٩
٢٤٠	٢,١٤٨	٧٥	٨٧	٩,٨٠٩	١٢,٣٥٩
الالتزامات العرضية والإرتباطات					
١٤	٤٧٩	—	—	١,٧١٥	٢,٢٠٨
—	٣,٨٢٧	—	—	١,١١٧	٤,٩٤٤
الأصول					
—	—	—	٦,٨٥٢	—	٦,٨٥٢
—	—	—	٢٩,٩٢٣	—	٢٩,٩٢٣
١,١٤٧	٢,٣٠١	—	٢	٤٠٣	٣,٨٥٣
٧٦٨	—	—	—	—	٧٦٨
٥٢٥	—	٩١	٢,٠٠٠	٦٩٨	٣,٣١٤
—	—	—	—	٢,٤٤٩	٢,٤٤٩
—	—	—	٣,٣٦٥	—	٣,٣٦٥
٢,٦٠٢	—	—	—	—	٢,٦٠٢
٤٨	٥٩١	—	—	٤٦٣	١,١٠٢
الالتزامات					
—	—	—	—	٩,٢٥٧	٩,٢٥٧
٥,٥٢١	١١,٧٧١	٦٢	—	١٠,٦٩٨	٢٨,٠٥٢
٢٦٠	٢,٢٧١	٧١	—	١٠,٤٨٥	١٣,٠٨٧
الالتزامات العرضية والإرتباطات					
٢	١,٢٥٤	—	—	٢,٢٢٩	٣,٤٨٥
١,٢٧٥	٣,٩٤٢	—	—	٣٨٧	٥,٦٠٤

٤٤. توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

٢٠١٨ م					
الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	الولايات المتحدة الأمريكية مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول					
١١,٧٠٣	—	—	—	—	١١,٧٠٣
٢٢,٩٨٥	—	١,١٤٩	٤,١٣٨	—	٢٨,٢٧٢
٢,٩١٤	—	—	—	—	٢,٩١٤
٤١٢	—	—	—	—	٤١٢
٢,٣٣٨	—	—	—	—	٢,٣٣٨
٢,٤٦٣	—	—	—	—	٢,٤٦٣
—	—	—	—	—	٠
٢,٣٠٢	—	—	—	—	٢,٣٠٢
١,١٩٠	—	—	—	—	١,١٩٠
الإلتزامات					
٣,٣١٥	—	—	٧١١	—	٤,٠٢٦
٢٩,٦٦٩	٢	٥	١٢٨	٣٣٥	٣٠,١٣٩
١٢,٢١١	٥٦	—	٩١	١	١٢,٣٦٠
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٢,٢٠٨	—	—	—	—	٢,٢٠٨
٤,٩٤٤	—	—	—	—	٤,٩٤٤

٢٠١٧ م					
الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	الولايات المتحدة الأمريكية مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول					
٦,٨٥٢	—	—	—	—	٦,٨٥٢
٢٣,٣١٤	—	٢,٨٤٦	٣,٧٦٣	—	٢٩,٩٢٣
٣,٨٥٣	—	—	—	—	٣,٨٥٣
٧٦٨	—	—	—	—	٧٦٨
٣,٣١٤	—	—	—	—	٣,٣١٤
٢,٤٤٩	—	—	—	—	٢,٤٤٩
٣,٣٦٥	—	—	—	—	٣,٣٦٥
٢,٦٠٢	—	—	—	—	٢,٦٠٢
١,٠٩٩	—	—	٣	—	١,١٠٢
الإلتزامات					
٩,١٨٦	—	—	٧١	—	٩,٢٥٧
٢٧,٧٤١	٢	٥	٣٠٣	١	٢٨,٠٥٢
١٢,٩٤٧	٥٦	—	٨٢	٢	١٣,٠٨٧
الإلتزامات العرضية والإرتباطات					
٣,٤٨٥	—	—	—	—	٣,٤٨٥
٥,٦٠٤	—	—	—	—	٥,٦٠٤

٤٥. مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م فإن على المصرف وضع حدود لكل مركز عملة على حده فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة، وبناءً عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥% من رأس مال المصرف وإحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥% من رأس مال المصرف وإحتياطياته، ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ البيانات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧م		٣١ ديسمبر ٢٠١٨م		
النسبة المئوية إلى رأس مال المصرف وإحتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال يمني	النسبة المئوية إلى رأس مال المصرف وإحتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال يمني	
٣٢,٤٨%	٢,٠١٦,٢١٣	٥٠,٤٧%	٣,١٥٥,٧٢٠	دولار أمريكي
(٠,٠١%)	(٨٤٢)	٠,٠٤%	٢,٢١٨	يورو
(٢٨,١٧%)	(١,٧٤٨,٥٤١)	(٢٦,٠٨%)	(١,٦٣٠,٦٩٥)	ريال سعودي
٠,١٧%	١٠,٧٣٤	٠,٠٢%	١,٥٠٩	جنيه إسترليني
١٠,١١%	٦٢٧,٤٧٨	٤,٨٢%	٣٠١,٤٩٤	أخرى
١٤,٥٨%	٩٠٥,٠٤٢	٢٩,٢٧%	١,٨٣٠,٢٤٦	صافي الفائض

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي بحسب نشرة أسعار الصرف المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مبلغ وقدره ٢٥٠,٢٥ مقابل الريال اليمني (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠,٢٥ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م).

٤٦. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المصرف عند إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

وتتمثل الأطراف ذوي العلاقة للمصرف في أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والشركات المملوكة لعدد من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتعامل المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك طبقاً لأحكام قانون البنوك وقواعد وتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩م والتي أقرت حدود للمعاملات الائتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة وتتمثل هذه المعاملات في عمليات تمويل مرابحات وعمليات أخرى مختلفة وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المصرف العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة هذا المعاملات في تاريخ البيانات المالية:

٢٠١٧م	٢٠١٨م	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	
٣,١٩٦	٢,٣٣٩	حسابات جارية والودائع الأخرى
١,٤٩٥	٦٩٦	تمويل عمليات المراجعة
٤٦١	٣٥٥	خطابات ضمان، صافي
١,٨٦٠	١,٩٨٧	إعتمادات مستندية، صافي
٨٢	٢٠٧	أرصدة مدينة وأصول أخرى
١٥١	١٧٦	أجور ومرتبوات الإدارة التنفيذية
٢	٤٨	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة

٤٧. الموقف الضريبي

- يخضع المصرف لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ابتداءً من ١٧ فبراير ٢٠٠٩م نظراً لإنتهاء فترة الإعفاء الواردة في قانون الإستثمار.
- تمت المحاسبة لكل من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور للأعوام، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م وتم سداد الضرائب طبقاً لنماذج الربط الإضافية الواردة من مصلحة الضرائب.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للأعوام ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من وقع الإقرار وتم إخطار المصرف بنماذج ربط إضافية عن تلك الأعوام وقام المصرف بسداد الضرائب من واقع نماذج الربط الإضافية، فيما عدا المبالغ الخاصة بمساهمة صندوق تنمية المهارات لتلك الأعوام حيث قام المصرف بالاعتراض عليها.
- تم تقديم الإقرار الضريبي عن العام ٢٠١٧م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار ولم يتم الفحص من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخه ولم يبلغ المصرف بأي إخطارات ربط إضافية.

٤٨. الموقف الزكوي

- يقوم المصرف بتقديم إقراراته الزكوية سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- تم سداد الزكاة حتى نهاية عام ٢٠١٧م وذلك من واقع الإقرار الزكوي.

٤٩. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الإقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بآثار هذه الأوضاع على نشاط المصرف ومركزه المالي للفترة القادمة، كما أن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المصرف وعمل الإحتياجات اللازمة لضمان الإستمرارية.

٥٠. إعتداد البيانات المالية

تم إعتداد البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة المصرف بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٩م وصدر القرار بعرض البيانات المالية على الجمعية العمومية للمصادقة عليها.